

الرد العلمي على منكري التصنيف

محاضرة لفضيلة الشيخ /

عبد السلام بن برجس آل عبد الكريم

ترتيب وتنسيق

أبي عمرو محمد الكريمي

غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

(يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون) آل عمران/

.102

(يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساءً واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيباً) النساء / 1 .

(يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً ، يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً) الأحزاب / 70-71

أما بعد:-

فإن منة الله سبحانه وتعالى على عبده المسلم بتوفيقه إلى العمل بالسنة المطهرة وسلوك جادتها المستقيمة منة كبرى ونعمة عظيمة تستحق أيها الإخوة شكراً وذكراً كثيراً إذ أن التمسك بالسنة اليوم عزيز والتمسك بالسنة اليوم غريب أيضاً فالتمسك بالسنة مظهر من مظاهر الغربة التي أخبر النبي صلى الله عليه وسلم بوقوعها ، فأكثر المجتمعات الآن على غير السنة كما قال الإمام سفيان الثوري رحمه الله تعالى: (استوصوا بأهل السنة خيراً فإنهم غرباء)، وكما قال أبو بكر بن عياش رحمه الله

تعالى: (السنة في الإسلام أعز من الإسلام في سائر الأديان) ، ويقول يونس بن عبید رحمه الله تعالى: (ليس شيء أغرب من السنة وأغرب منها من يعرفها)، فإذا كان أيها الإخوة ، إذا كان هذا كلام أولئك الأئمة في زمانهم فما بالناس بزمنا هذا لا شك أن الغربة قد اشتد استحكامها، وعظم أمرها ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، فمن كان من أهل السنة فليحمد الله تعالى على هذا الفضل، وليسأل الله سبحانه وتعالى الثبات عليه، وأما من كان من غير أهلها فليأخذ بحبله ما أعظم مصيبتة وما أشد خسارته فليعد إلى ربه جل وعلا وليراجع دينه فإن الإسلام هو السنة والسنة هي الإسلام، ولا يقوم أحدهما إلا بالآخر، ومن فضل الله سبحانه وتعالى علينا أنه جل وعلا لم يُخلِ زماناً من الأزمان من أهل السنة بهم تقوم حجته على الناس أجمعين فيبلغون شرع الله سبحانه وتعالى كما جاء به رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويدعون إلى لزوم السنة وترك البدع والأهواء ، وقد كنا نعهد أهل السنة والجماعة فيما نقل إلينا من سيرهم وأخبارهم وأحوالهم أمة واحدة تجمعهم السنة وإن نأت ديارهم وتباعدت أقطارهم يحنوا بعضهم على بعض ويجب بعضهم بعضاً وإن لم يره حتى قال سفيان الثوري رحمه الله تعالى: (إذا بلغك عن رجل في المشرق صاحب سنة وآخر بالمغرب فابعث إليهما بالسلام وادع لهما ما أقل أهل السنة والجماعة) ويقول أيوب السخيتياني رحمه الله تعالى أيضاً: (إني أخبر بموت الرجل من أهل السنة وكأني أفقد بعض أعضائي).

أما اليوم فقد كثُر المنتسبون إلى السنة وكثر اللباسون للباس أهل السنة، حتى لم يعد تمييز أهل السنة الحقيقيين من غيرهم بالأمر السهل الهين، وهؤلاء الذين تلبسوا لباس السنة وتظاهروا بالتمسك بها لم يفعلوا ذلك إلى لأجل القضاء على وحدة أهل السنة والجماعة، وتفريق صفوفهم، وضرب بعضهم ببعض، حتى تعلقوا راية البدعة وتسود جيوشها، ولكن يمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين، فأهل السنة مهما اندس بينهم

مندس، ومهما تزيا بزيبهم ماكر فإن الله سوف يهتك ستره ويفضح أمره، فما أسر عبد سريرة إلا أخرجها الله سبحانه وتعالى على فلتات لسانه وقسمات وجهه.

ولخطورة ذلك الأمر الذي أشرت إليه وهو تلبس كثير من الناس بالسنة في هذه الأزمان وهم ليسوا من أهلها، وشدة تفشي هذا الأمر وخوفي أن يندرس مذهب أهل السنة والجماعة، على أيدي أناس يتسمون بهذا الاسم وليسوا من مسماه على نصيب، فإننا في هذا المجلس نذكر بعض المسائل وبعض القضايا التي كثر طرحها في هذا الزمن وباسم أهل السنة والجماعة، وهذا الطرح الغالب الكثير ليس عليه إثارة من علم، وليس هو من مذهب السلف الصالح رحمهم الله تعالى، وإنما هو إفتات على منهج السلف الصالح وتلبس وخداع إما لنصرة حزباً من الأحزاب التي انتشرت في هذا الزمن باسم الإسلام أو لمجرد هوى أو نحو ذلك من الأمور العظام. أقول لما كان هذا الطرح لمثل هذه المسائل باسم أهل السنة والجماعة وهو بعيد عن هذا المسمى وجب التنبيه ما استطاع الإنسان إلى ذلك سبيلاً، ونحن في هذه العجالة نذكر بعض هذه المسائل وندلي فيها بدلونا على الله سبحانه وتعالى أن يرزقنا وإياكم الإخلاص، وتحقيق متابعة رسول الله صلى الله عليه وسلم، والتوفيق لمنهج السلف الصالح رضي الله عنهم. فمن هذه المسائل مسألة التصنيف، ومسألة الحكم بغير ما أنزل الله ومسألة هل الكفر إنما يكون بالتكذيب أو يكون بالتكذيب وغيره، ومسألة الأحزاب والتحزب.

فنبداً بالمسألة الأولى وهي **التصنيف** :

هل هو حق أم باطل وهل يصح التصنيف بالظن أم لا يصح ؟

وجواب هذه المسألة أن يقال إن التصنيف الذي هو نسبة الشخص الذي تلبس ببدعة إلى بدعته ونحو ذلك كنسبة الكذاب إلى كذبه وهكذا كل ما يتعلق بمسائل الجرح والتعديل. نقول إن هذا التصنيف حق ودين يدان به، ولهذا أجمع أهل السنة على صحة نسبة من عُرف ببدعة إلى بدعته، فمن عرف بالقدر قيل هو قدري، ومن عُرف ببدعة الخوارج قيل خارجي، ومن عرف بالإرجاء قيل هو مرجئي، ومن عرف بالرفض قيل رافضي، ومن عرف بالتمشعر قيل أشعري، وهكذا معتزلي وصوفي وهلمنا جراً، وأصل هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم أخبر أن أمته ستفترق على ثلاثة وسبعين فرقة، واحدة في الجنة واثنان وسبعون في النار، ففيه دلالة على وجود الفرق ولا يتصور وجود الفرق إلا بوجود من يقوم بمعتقداتها من الناس، وإذا كان الأمر كذلك فكل من دان بمعتقد أحد هذه الفرق نسب إليه لا محالة.

وقد ذكر النبي صلى الله عليه وسلم مثلاً لهذه الفرق وهم القدرية في قوله عليه الصلاة والسلام: **القدرية مجوس هذه الأمة إن مرضوا فلا تعودوهم وإن ماتوا فلا تشهدوهم**.

والقدرية واحدهم قدري، فالنبي صلى الله عليه وسلم نسب أشخاصاً من أمته سيأتون من بعده إلى القدر فصنفهم بالبدعة التي وقعوا فيها وهي إنكار القدر، مثلاً آخر لتلك الفرق جاء على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم الخوارج واحدهم خارجي، وقد أشار إليهم النبي صلى الله عليه وسلم في أحاديث كثيرة بلغت حد التواتر وهو عليه الصلاة والسلام لم يسميهم بالخوارج ولكن الصحابة ورد عنهم تسميتهم بذلك وتنزيل الأحاديث التي جاءت في الخوارج على الذين وجدوا بعد النبي صلى الله عليه وسلم، والأحاديث كثيرة منها ما جاء في المسند والسنن أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: **"سيكون في أمتي اختلافاً وفرقة، قوم يحسنون**

القليل ويسينون الفعل، يقرأون القرآن لا يجاوز تراقيهم، يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية، ثم لا يرجعون حتى يرتد السهم على فوقه، هم شر الخلق والخليقة، طوبى لمن قتلهم أو قتلوه يدعون إلى كتاب الله وليسوا منه في شيء، من قاتلهم كان أولى بالله منهم" قالوا: يا رسول الله ما سيماهم، قال: "التحليق". حديث صحيح أخرجه الإمام أحمد واللالكائي وغيرهم وهو في السنن أيضاً.

وقد أخرج مسلم وغيره عن بسر بن عمرو قال سألت سهل بن حنيف هل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر الخوارج، فقال: سمعته وأشار بيده نحو المشرق قوم يقرأون القرآن بألسنتهم لا يعدو تراقيهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية، والحديث كما أنه في مسلم أيضاً هو في البخاري وفي مسند الإمام أحمد.

وامتداداً لهذا المأثور جاءت أقوال السلف وأفعالهم في هذا الباب واضحة، فهم يثبتون هذه الفرق وينسبونها إلى بدعتها التي خرجت بها عن موجب الكتاب والسنة، ومن عُرف بها من آحاد الناس نسبوه إليها وكل هذا منقول عنهم ومثبت في دواوين السنة لا يخفى على أهل العلم ولو كتب المرء في ذلك مجلداً كبيراً لما أحاط ببعض ذلك، وكتب السير والتراجم والمؤلفات الموصوفة بالسنة فيها شيءٌ كثيرٌ من هذا الباب، وعلى سبيل المثال لا الحصر ما جاء في صحيح مسلم عن يحيى بن يعمر قال: (كان أول من قال في القدر بالبصرة معبد الجهني وفيه أنه لقي ابن عمر فقال له إنه قد ظهر أناس من قبلنا يقرأون القرآن ويتعلمون العلم، وذكر من شأنهم وأنهم يزعمون أن لا قدر وأن الأمر أنف، فقال ابن عمر: (إذا لقيت أولئك فأخبرهم أني بريئ منهم وأنهم براء مني)، وأولئك إشارة إلى الأشخاص الذين دانوا بالقدر أي دانوا بإنكار القدر فنسبوا إلى القدرية، وقد جاء عن أبي أمامة رضي الله

عنه أنه تأول قول الله سبحانه وتعالى: " **إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً**" تأولها في الخوارج، وكذلك جاء عن أبي هريرة رضي الله عنه، وقد روي في ذلك أحاديث مرفوعة الى النبي صلى الله عليه وسلم وإن كان لا يثبت منها شيء، وقد جاء أيضاً عن أبي أمامة رضي الله عنه في تأويل قول الله سبحانه وتعالى: " **ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات**" أنها في الخوارج.

وفوق هذا أن السلف رضي الله عنهم ينسبون من تلبس بهذه البدعة ونحوها إليها، فنافع ابن الأزرق أحد رؤوس الخوارج كما هو معلوم وقد نسبه السلف إلى هذه البدعة، بل قد كان اسمه في زمن من الأزمان عندهم علمٌ أو علماً على الخوارج، فقد كانت طائفة من الخوارج تدعى بالأزارقة، وقد ثبت في مسند الإمام أحمد أن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه قال: **لعن الله الأزارقة، لعن الله الأزارقة، حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم كلاب النار، فقال الراوي عنه قلت له: الأزارقة وحدهم أم الخوارج كلها، قال: بلى الخوارج كلها.**

والأزارقة قد قتلوا في زمن عبد الله بن الزبير رضي الله تبارك وتعالى عنه، ورؤوس الخوارج وأمراؤهم الذين قاتلهم علي بن أبي طالب معروفون عند السلف ينسبون بأعيانهم إلى هذه البدعة، كعبد الله بن وهب، وحر قوص بن زهير، وشريح بن أبي أوفى، وعبد الله بن صخرية السلمي وغيرهم، ومثل هؤلاء أيضاً السلسلة المشينة الجهم بن صفوان عن الجعد بن درهم عن أبان بن سمعان عن طالوت ابن الأعصم اليهودي فقد عرف أهل السنة حُبث هذه السلسلة وحذروا منها ونسبوا كل من عرف بهذه الملة إلى مشيعها ومفشيها الجهم بن صفوان فقالوا جهمي وهكذا الحال في معبد الجهني وغيلان الدمشقي القائلين بالقدر وفي واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد أهل

الأعتزال فكل هؤلاء وغيرهم كثير صنّفهم السلف رضي الله عنهم وذكروا أسمائهم
منسوبة إلى بدعهم دون نكير بينهم .

وأنت إذا أخذت جانباً آخر من هذا الباب وجدت كتب الجرح والتعديل مليئة
بنسبة من دون أولئك إليهم ما داموا مشتركين معهم في نخلتهم ووجهتهم وبصرف
النظر عن ثبوت ذلك في حق من نسب إليه هذا الأمر أو عدم ثبوت ذلك .

المقصد أن أهل السنة فعلوا ذلك فإن ثبت فقد حصل المقصود وإن لم يثبت بُرء من
نسب إليه ذلك.

أقول هذا لأن بعض من نسبوا إلى ذلك الأمر قد لا يثبت عنهم نسبتهم إلى تلك
البدع وهذا كما قيل في الجوزجاني إبراهيم بن يعقوب فقد قال عنه ابن حبان كان
حريزي المذهب يعني أنه يرى رأي حريز بن عثمان الذي رمي بالنصب وقال ابن
عينة رحمه الله تعالى في إسماعيل بن سُميع كان بيهسياً، وقال فيه ابن القطان كان
صفرياً وبُهيئياً نسبة إلى أحد رؤوس الخوارج ينسب إليه طائفة منهم والبُهيئية طائفة من
الصفرية اتباع زياد بن الأصفر من الخوارج وهكذا يقول أحمد رحمه الله تعالى في سيف
بن سليمان قدرى وهلما جراً، تجد من هذا الكلام شيئاً كثيراً في كتب السلف
رحمهم الله تعالى .

فثبت بجميع ما ذكر أن التصنيف حق أجمعت عليه الأمة فلا ينكره عاقل وكما أن
أهل البدع ينسبون إلى بدعهم ليعرفوا فيحذروا فهكذا أهل الحق ينسبون إليه لا إلى
غيره فليس لهم ألقاب تنم عن الخروج عن مقتضى الكتاب والسنة وما عليه سلف
هذه الأمة، وهذا معنى قول الإمام مالك رحمه الله تعالى: (أهل السنة ليس لهم لقب
يعرفون به لا جهمي ولا قدرى ولا رافضي) ذكره عنه ابن عبد البر في الانتقاء

وسئل رحمه الله تعالى عن السنة فقال: (هي ما لا اسم له غير السنة وتلا قول الله سبحانه وتعالى: " وأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله" .

يقول ابن القيم رحمه الله تعالى عندما ساق هذه الجملة عن الإمام مالك في كتابه مدارج السالكين : (يعني أن أهل السنة ليس لهم اسماً ينسبون إليه سواها)، ويقول الثقة الثبت مالك بن مغول رحمه الله تعالى: (إذا تسمى الرجل بغير الإسلام والسنة فألحقه بأي دين شئت)، ويقول أيضاً ميمون بن مهران رحمه الله تعالى: (إياكم وكل اسم يُسمى بغير الإسلام)، ذكر هذين الأثرين ابن بطه رحمه الله تعالى في الإبانة الصغرى.

وكل هذه الآثار مأخوذة من الكتاب والسنة وما عليه الصحابة رضي الله تبارك وتعالى عنهم، الله تعالى في كتابه سمنا مسلمين ولذا جاء في حديث الحارث الأشعري في مسند الإمام أحمد "فادعوا المسلمين بأسمائهم بما سماهم الله عز وجل المسلمين المؤمنين عباد الله عز وجل"، وقد جاءت لهم تسميات في الشرع المطهر هي مرادفة لتسميتهم بالمسلمين كأهل السنة الذي دل عليه المقابلة بين البدعة والسنة في قول صلى الله عليه وسلم: "فعلیکم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة"، ولذا يقول الإمام البرهاري رحمه الله تعالى: (اعلم أن الإسلام هو السنة والسنة هي الإسلام ولا يقوم أحدهما إلى بالآخر).

وكذلك يسمون بأهل السنة والجماعة لقول النبي صلى الله عليه وسلم عن الفرقة الناجية: "وهي الجماعة" أخرجه أحمد وأبو داود وغيرهما من حديث معاوية رضي الله

تبارك وتعالى عنه ، ويسمون الطائفة المنصورة والفرقة الناجية، وكل هذه الأسماء قد قام الدليل عليها.

خلاصة القول أن التسمية إن كانت مطابقةً للمسمى فذلك المراد، وإن لم تكن فإنها لا تفيد شيئاً، فما قيمة التسمية بأهل السنة والجماعة بطائفة الأشاعرة ، لا شيء، وهكذا غير الأشاعرة إذا تسموا باسم أهل السنة والجماعة ولم يلتزموا عقائد وأصول أهل السنة والجماعة فهم ليسوا أهل سنة وجماعة ، وإن تسموا بهذا الاسم وإن تزينوا به .

والضابط في أهل السنة كما يقول الشيخ عبد الرحمن السعدي رحمه الله تعالى: هو أن أهل السنة المحضة هم السالمون من البدع الذين تمسكوا بما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم، وبما عليه أصحابه في الأصول كلها أصول التوحيد والرسالة والقدر ومسائل الإيمان، وغيرها .

وغيرهم من خوارج ومعتزلة وجهمية وقدرية ورافضة ومرجئة ومن تفرع عنهم كلهم من أهل البدع الاعتقادية (ذكر هذا الضابط في فتاويه رحمه الله تعالى).

وقبله قرر هذا الأمر الإمام البرهاري بكلام أدق حيث يقول رحمه الله تعالى في شرح السنة يقول : (ولا يحل لرجل مسلم أن يقول فلان صاحب سنة حتى يعلم منه أنه قد اجتمعت فيه خصال السنة، لا يقال له صاحب سنة حتى تجتمع فيه السنة كلها).

فمن أثبت في القدر اعتقاد أهل السنة والجماعة ولم يثبتته في الأسماء والصفات، أو أثبت الأسماء والصفات ولم يكن على عقيدة أهل السنة والجماعة في باب الإيمان ومرتكب الكبيرة ونحو ذلك فكيف يسمى من أهل السنة والجماعة؟؟؟.

إذن فمن كان على الصفات التي ذكرها الشيخ عبد الرحمن السعدي والبرهاري رحمه الله نسبناه إلى أهل السنة وصنفناه مع أهلها وهكذا كان عمل السلف الصالح رضي الله تبارك وتعالى عنهم.

فظهر بهذا الموجز واستبان مشروعية نسبة الناس إلى عقائدهم، فمن كان من أهل السنة فهو سني ومن كان من أهل البدع والأهواء فهو منهم . أشعرياً كان أو معتزلياً أو مرجئياً أو خارجياً أو رافضياً وهكذا.

إذا تبين هذا، فإن هذا الباب باب قد طرقة أهل العلم عملياً ونظرياً في قديم الزمان وفي حديثه، ولعلنا قد قدمنا من العملي ما يتضح به المقصود .

أما النظري فأهل الاختصاص ، أهل الجرح والتعديل قد اعتنوا به وأوسعوه بحثاً فبينوا حكمه في الشرع وذكروا قواعده ، فتصنيف الناس ونسبتهم إلى عقائدهم ونخلهم وصفاتهم من حيث الحكم ومن حيث القواعد، ليس علماً مخترعاً وليس علماً جديداً بل هو علم الجرح والتعديل الذي لا ينقطع من هذه الأمة ما بقي الليل والنهار .

فمن رام أن يطفئ نور هذا الفن ، لخاطر حزبه أو خوفاً على محبوبه المجروحين فقد ضل وأضل وشقي وأشقى !!!.

فتصنيف الناس بحق وبصيرة حراسة لدين الله سبحانه وتعالى، وهو جند من جنود الله سبحانه وتعالى ينفي عن دين الله جل وعلا تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين وزيف المبتدعين ومكر الخوارج المارقين وسائر الفرق المنشقة عن صفوف أمة الصادق الأمين صلى الله عليه وسلم .

فالتصنيف رقابة تترصد ومنظار يتطلع إلى كل محدث فيرجمه بشهاب ثاقب لا تقوم له قائمة بعده، حيث يتضح أمره ويظهر عوره (وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون) ، وما ظننا يوماً من الأيام أن معاول أهل الأهواء المتثلثة وعصبيهم المتشقة ستصل إلى هذا المبلغ البعيد الشأو فيضربوا بها حرس الدين وجنده ويعتدوا على باب من أعظم أبواب العلم وهو باب الجرح والتعديل باب التصنيف؛ ليزيلوه من هذه الأمة خوفاً على ،أسيادهم ،وبنائهم !!.

[فالتصنيف] من معاول أهل السنة والجماعة التي بحمد الله جل وعلا لم تفتروا ولن تفتروا في إخماد بدع أهل البدع والأهواء وفي كشف شبههم وبيان بدعهم حتى يحدروا وحتى تعرفهم الأمة فتكون يداً واحدة على ضربهم ونبذهم والقضاء عليهم .

والعجب أن يخرج أناس ينتسبون إلى السنة ، [يجعلون] التصنيف لهم جائز على كل الوجوه وعلى ما يشاءون ويختارون، أما غيرهم فهو في حقهم من الموبقات السبع !!!، فهم يصنفون من شأؤوا بهوهم ولا يرضون تصنيف آخرين من أهل البدع لمجرد هواهم أيضاً .

أما إذا صنف أهل الحق أحد أسيادهم ومتبوعيههم بحق وبرهان غضبوا غضباً وسكروا أبواب التصنيف وأبواب الجرح والتعديل في وجوههم !!!!.

فخذ على ذلك مثلاً يضحك ويكي ، الكل منا يعرف الصابوني وأنه أشعري المعتقد ولما أخرج تفسيره الصفوة وانتشر في الأقطار تصدى له كثير من أهل العلم وفقهم الله تعالى وبينوا عواره وكشفوا مخبآته وحذروا الناس من اقتناء هذا التفسير ومن التعويل عليه لما هو منطوي عليه من تأويل أسماء الله سبحانه وتعالى وصفاته .

فلما جاء السيد قطب وسلطت أضواء أهل الحق على تفسيره فأخرجوا ما عنده من تأويل لأسماء الله تعالى وصفاته، ومن تحبيط في أبواب المعتقد كلها، وذكروا ما تفوه به في حق بعض الصحابة رضي الله تبارك وتعالى عنهم، وذكروا أيضاً ما تلفظ به لسانه وكتبه قلمه من سوء الأدب مع بعض أنبياء الله جل وعلا ، لما ذكروا ذلك ثار ثائرت بعض القوم فشنعوا وجدعوا وقالوا إن كتبه نافعه طيبة ويجب قراءتها .

فقلبي بربك أيها المنصف فما الفرق بينه وبين الصابوني الذي فعل به ذلك الرجل
ما فعل (!!)

ما هو الفرق عند أهل العلم والإيمان ، أنا أقول إن الصابوني أحسن حالاً بمئات المرات من مثل سيد قطب ، فالصابوني يتكلم بطريقة أهل العلم الذين سبقوا ، كالصاوي والنسفي والجلالين ونحوهم .

أما هذا فهو قد جاء بأسلوب مخترع مبتدع في تفسير كتاب الله جل وعلا لم تكن عليه الأمة من قبل، وأسلوبه وطريقته مشوبة بالأفكار الضالة التي كان يعتنقها والتي كانت بعيدة عن الإسلام بعداً كاملاً .

ولكن الكلام لم يفرق بين هذا وذاك ، وما هو السر ؟ !!

إلا لأجل أن هذا هو قائد الطريقة وهو شيخ الطريقة ؛ فلذا حرمة تفوق كل حرمة، فينسب كل الناس إلى البدع والتمشعر والاعتزال والجهمية ونحو ذلك، أما هذا ففقوا قد حرم الكلام عليه، وقد سيح بسياج من حديد فلا يخلص أحد إليه .

وهذا تناقض مشين ولعب بقواعد الدين، فالواجب الإنصاف والتخلي عن الأغراض والأهواء والمطامع والنزعات الحزبية العرقية في مثل هذا الباب العظيم،

فالمسلم الصادق العالم المحق هو الذي يمضي على وتيرة واحدة ولا يتلون في دين الله سبحانه وتعالى.

إذن فهذا العلم علم الجرح والتعديل يجب الرجوع فيه إلى أهله ، السالمين من الهوى المتجردين في أحكامهم، أهل الغيرة على دين الله سبحانه وتعالى، لا يرجع فيه إلى أصحاب الحظوظ النفسية والتقلبات والتلون في دين الله سبحانه وتعالى.

ولأجل استيفاء حق هذا الموضوع أو استيفاء بعض حقوقه فأنا اختصر على إيراد كلام للعلامة السخاوي رحمه الله تعالى ذكره في كتابه فتح المغيث وهذا الكلام يتناول أربعة عناصر .

العنصر الأول: أهمية علم الجرح والتعديل، ومعرفة الثقات من الضعفاء .

والثاني: التحذير من إعمال الهوى وحظوظ النفس في هذا الباب الخطير .

والثالث: كون الأمة بحاجة ماسة إلى هذا العلم، وبيان الأدلة من الكتاب و السنة عليه.

الرابع: رد الشبه ، أو رد بعض الشبه التي ترد على هذا الباب .

مثل قول بعضهم إن الأمة في هذه الأزمنة المتأخرة لا تحتاج إلى تصنيف الناس وتعديلهم وتجريحهم؛ لأن هذا إنما يحتاج إليه في علم رواية الحديث والآن لا حاجة إلى ذلك إذ لا رواة يوجدون في هذه الأيام!!! ، ولو وجدوا أيضاً قبل هذه الأيام لم يكن هناك فائدة من الكلام عليهم؛ لأن الدواوين قد دونت وقد تكلم في رجالها بما فيه الكفاية. فمثل هذه الشبه سوف يكشفها رحمه الله تعالى في كتابه الآنف الذكر فتح المغيث، وهو قد أيضاً توسع في ذلك في كتابه (الإعلام بالتويخ لمن ذم التاريخ)

فمن شاء فليرجع إليه ونحن الآن نقرأ إن شاء الله ما تيسر من كلامه أو مقتطفات من كلامه .

يقول وهو يشرح ألفية العراقي يقول : (واحذر أيها المتصدي لذلك الجرح والتعديل المقتفي فيه أثر من تقدم من غرض أو هوى يحملك كلاً منهما على التحامل والانحراف وترك الإنصاف أو الإطراء والافتراء؛ فذلك شر الأمور التي تدخل على القائم بذلك الآفة منها والمتقدمون سالمون منه غالباً منزهون عنه لوفور ديانتهم، بخلاف المتأخرين فإنه ربما يقع ذلك في تواريخهم وهو مجانب لأهل الدين وطرائقهم ، فالجرح والتعديل خطر لأنك إن عدلت بغير تثبت كنت كالمثبت حكماً ليس بثابت فيخشى عليك أن تدخل في زمرة من روى حديثاً وهو يظن أنه كذب، وإن جرحت بغير تحرز أقدمت على الطعن في مسلم بريء من ذلك ووسمته بميسم سوء يبقى عليه عاره أبداً) .

يقول: ومع كون الجرح والتعديل خطراً فلا بد منه . هذا أيضاً مبحث آخر مهم وهو تعيين هذا الفن على جماعة من الأمة . ومع كون الجرح والتعديل خطراً فلا بد منه نصح في الدين لله ورسوله ولكتابه وللمؤمنين حق واجب يثاب متعاطية إذا قصد به ذلك سواء كانت النصيحة خاصة أو عامة وهذا منه لقول الإمام أحمد وهذا منه - يعني من العراقي يعني هذا التقرير . وهذا منه لقول الإمام أحمد لأبي تراب النخشي حين عدله عن ذلك بقوله لا تغتب الناس قال أحمد: (ويحك هذه نصيحة وليست غيبة)، وقد قال الله تعالى : (وقل الحق من ربكم) ، وأوجب الله الكشف والتبيين عن خير الفاسق بقوله: (إن جاءكم فاسق بنياً فتبينوا) .

وقال النبي صلى الله عليه وسلم في الجرح: "بئس أخو العشيرة"، وفي التعديل "إن عبد الله رجل صالح" إلى غير ذلك من الأحاديث الصحيحة في الطرفين، ولذا

استثنوا هذا من الغيبة المحرمة وأجمع المسلمون على جوازه بل عد من الواجبات للحاجة إليه ومن صرح بذلك النووي والعز بن عبد السلام ولفظه في قواعد القدر في الرواة واجب لما فيه من إثبات الشرع ولما على الناس في ترك ذلك من الضرر في التحريم والتحليل وغيرها من الأحكام ، وكذلك كل خبر يجوز الشرع الاعتماد عليه والرجوع إليه وجرح الشهود واجب عند الحكام عند المصلحة لحفظ الحقوق من الدماء والأموال والأعراض والأبضاع و الإنساب وسائر الحقوق، وتكلم في الرجال كما قال الذهبي جماعة من الصحابة ثم من التابعين ...

إلى أن قال بعد أن سرد أسماء المتكلمين في الرجال . قال: (ولقد أحسن الإمام يحيى بن سعيد القطان في جوابه لأبي بكر بن خلاد حين قال له: أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصمائك عند الله يوم القيامة، قال: لأن يكونوا - أي: المتروكون - خصماء لي أحب إليّ من كون خصمي المصطفى صلى الله عليه وسلم إذ لم أذب -أي: أمنع الكذب عن حديثه وشريعته . .

ثم قال السخاوي: فإن قيل . وهذه شبهة لا بد من الإنتباه لها . فإن قيل قد شغف جماعة من المتأخرين القائمين بالتأريخ وما أشبه كالذهبي ثم شيخنا . يعني ابن حجر . بذكر المعاييب ولو لم يكن المعاييب من أهل الرواية وذلك غيبة محضة ولذا تعقب ابن دقيق العيد ابن السمعاني في ذكره بعض الشعراء وقدح فيه بقوله:

إذا لم يضطر إلى القدح فيه لرواية لم يجز، ونحوه قول ابن المرابط قد دونت الأخبار وما بقي للتجريح فائدة بل انقطعت من رأس الأربعمئة، ودندن هو وغيره ممن لم يتدبر مقاله لعب المحدثين بذلك .

قلت: . هذا الآن الرد على هذه الشبهة وعلى من قالها . قلت: الملحوظ في تسويغ ذلك كونه نصيحة ولا انحصار لها في الرواية . العلة في ذلك كونها نصيحة والحكم يدور مع علته . قلت: الملحوظ في تسويغ ذلك كونه نصيحة ولا انحصار لها في الرواية فقد ذكروا من الأماكن التي يجوز فيها ذكر المرء بما يكره ولا يُعد ذلك غيبة بل هو نصيحة واجبة، أن تكون للمذكور ولاية لا يقوم بها على وجهها إما بأن لا يكون صالحاً لها، وإما بأن يكون فاسقاً أو مغفلاً أو نحو ذلك، فيذكر ليزال بغيره ممن يصلح، أو يكون مبتدعاً أو فاسقاً . يعني المذكور في الطعن أو يكون المذكور بما يسميه أولئك غيبة . أو يكون مبتدعاً أو فاسقاً ويرى من يتردد إليه للعلم ويخاف عليه عود الضرر من قبله ببيان حاله، ويلتحق بذلك المتساهل بالفتوى، أو التصنيف أو الأحكام أو الشهادات أو النقل أو المتساهل في ذكر العلماء أو في الرشاء والإرتشاء إما بتعاطيه له، أو بإقراره عليه مع قدرته على منعه، وأكل أموال الناس بالحيل والافتراء أو الغاصب لكتب العلم من أربابها أو ... بحيث تصير ملكاً أو غير ذلك من المحرمات، فكل ذلك جائز أو واجب ذكره ليحذر ضرره، وكذا يجب ذكر المتجاهل بشيءٍ مما ذكر ونحوه من باب أولى.

قال شيخنا -يعني ابن حجر-: ويتأكد الذكر لكل هذا في حق المحدث هذا بيان لمن يقوم بهذا الأمر فليس كل أحد يتصدى لهذا الباب ويقوم به وإنما هو للمحدثين لأهل العلم بألفاظ الجرح والتعديل وبالقواعد التي ذكرها أهل العلم رحمهم الله تعالى وثنوها في هذا الباب ونحو ذلك ، فهو لا يجوز إلا لمن توفرت فيه الشروط التي نص عليها أهل العلم في القائمين بالجرح والتعديل ، ويتأكد الذكر لكل هذا في حق المحدث لأن أصل وضع فنه بيان الجرح والتعديل فمن عابه بذكره لعيب الجاهر بالفسق أو المتصف بشيءٍ مما ذكر . يعني ببدعة أو نحو ذلك . مما ذكر فهو . انتبه هنا أحد ثلاثة رجال يكون . يقول : الحافظ رحمه الله فمن عابه بذكره لعيب الجاهر

بالفسق أو المتصف بشيء مما ذكر فهو جاهل أو ملبس أو مشارك له في صفته
فيخشى أن يسري إليه الوصف .

انتهى ما أردنا نقله في هذا المقام ولعل به يكتفى عن الإطالة والتوسع في ذكر من
يحق له الجرح والتعديل وما شابه ذلك من المباحث التي قد تطول في مثل هذه
الخلاصة.

الشك الثاني من السؤال : وهو هل يصنف بالظن ؟ .

فنعول : إن الظن الذي هو الشك في اللغة ليس كله مذموماً كما أنه ليس ممدوحاً
كله، فمنه ما هو مذموم ومنه ما هو ممدوح، يقول الله سبحانه وتعالى: (إن بعض
الظن إثم) وقد سمي الله سبحانه وتعالى الظن علماً في مواضع من كتابه كما في قوله
سبحانه وتعالى: (فإن علمتموهن مؤمنات) ، وكما في قوله جل وعلا (وما شهدنا
إلا بما علمنا) ، أما قول الله جل وعلا: (إن الظن لا يغني من الحق شيئاً) فإن المراد
هنا الظن الذي يعارض العلم وهو ظن المشركين أن شركهم صحيح بدليل قوله (لا
يغني من الحق شيئاً) وهذا يدل على أنه ظن غير الحق ، فخرج بذلك أنه حيث يذم
الظن فيراد به الشك المساوي دون الغالب الراجح.

وليعلم أن أكثر أحكام الشريعة العملية مبنية على الظن الغالب الراجح ، يعرف
ذلك أهل العلم وطلابه، بل أكثر قواعد الشرع مبنية على ذلك كما في قاعدة
المصالح والمفاسد فإنها مبنية على الظنون ، وقد عرف أهل العلم أن الظن المعتبر
ثلاث مراتب ظن في أدنى المراتب وظن في أعلاها وظن متوسط ، كما قرر ذلك
العز بن عبد السلام رحمه الله تعالى، وفائدة هذا التقسيم هو الرجوع عند الاختلاف

إلى أعلى الظنون دون متوسطاتها وأدناها وإذا تعارض المتوسط مع الأدنى قدم المتوسط وهكذا .

إذا تبين هذا فإننا نقول ماذا يُراد بالتصنيف بالظن؟؟

إن كان الشك المساوي فلا يصح ذلك وعليه ينزه قول النبي صلى الله عليه وسلم:
"إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث".

وإن كان الظن المعترف في الشرع وهو الغالب الراجح فهذا يصنف به ولا ريب عند أهل العلم رحمهم الله تعالى، ولذلك لو تأملت طريقة السلف في باب الجرح والتعديل والكلام في أهل البدع تراهم يعتبرون الظن .

فمثلاً بعضهم يقول : من أخفى علينا أو عنا بدعته لم تخفى علينا ألفته ، يعني أننا نعرفه من خلال من يجالس وإن لم يظهر البدعة في أقواله وأفعاله.

وقد قال يحيى بن سعيد القطان رحمه الله تعالى : لما قدم سفيان الثوري البصرة وكان الربيع بن صبيح له قدر عند الناس وله حظوة ومنزلة فجعل الثوري يسأل عن أمره ويستفسر عن حاله فقال: " ما مذهبه؟ " قالوا : " مذهبه السنة " قال : " من بطانته؟ " قالوا : " أهل القدر " قال : " هو قدري " وقد علق ابن بطة رحمه الله تعالى على هذا الأثر بقوله : رحمة الله على سفيان الثوري : " لقد نطق بالحكمة فصدق، وقال بعلم فوافق الكتاب والسنة، وما توجهه الحكمة ويدركه العيان ويعرفه أهل البصيرة والبيان قال الله جل وعلا: " يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالاً ودوا ما عنتم " .

وليعلم طالب العلم أن أكثر تصنيف أهل العلم في قديم الزمن وحديثه إنما هو بالظن المعبر، أما التصنيف باليقين فهو نادر جداً في الأمة .

والتصنيف بالظن كالتصنيف بالشهادة فإذا شهد عدلان على رجل بأنه من أهل الأهواء والبدع حكم عليه بذلك ، والتصنيف بالقرائن ونحو ذلك من الأمور التي هي مبناها على الظن كما هو في أكثر أحكام الشريعة الإسلامية.

وفي ختام هذه الكلمة أقول إنه ينبغي لطالب العلم أن يحتز من هذا الباب وأن يخشاه خشية عظيمة وأن يتعد عنه أول طلبه للعلم لأن هذا الباب باب وعر المسلك صعب المرتقى، فعلامة توفيق طالب العلم في أول أمره أن يشتغل بحفظ المتون العلمية وأن يقبل عليها حفظاً وفهماً ودراسة وتكريراً ونحو ذلك، وعلامة عدم توفيقه أن يشتغل بمثل هذه الأبواب في أول الطلب فليترك الطالب العناية بهذا الباب في أول طلبه وليقبل على أصول العلم حتى يكون توفيقه إن شاء الله.

والله تعالى أعلم وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد.